

من نشر التقارير والمقالات التي تحرض على اغلاق الجامعات والصحف العربية، معقبة اياها مراكز سياسية لـم.ت.ف. تمول من قبلها. هذه النظرة للجامعات هي التي ترسم وتجلي سياسة سلطات الحكم العسكري تجاهها.

٦ - إجراءات الحكم العسكري وسبب مواجهتها: تتعرض جامعات الوطن المحتل ومنذ سنوات، لسلسلة من الاجراءات التعسفية مثل الاغلاق، طرد الاساتذة والطلاب وإبعادهم، منع تراخيص بناء جديدة وغيرها من الاجراءات. ولعل الامر العسكري رقم ٨٥٤ لعام ١٩٨٠ وما سمي بـ«وثيقة الالتزام» من أبرز التعبيرات عن سياسة الاحتلال تجاه الجامعات في الفترة الأخيرة.

الامر العسكري رقم ٨٥٤: فقد جاء كتعديل لقانون التربية والتعليم الأردني، في محاولة لإضفاء الشرعية على الحكم العسكري تجاه الجامعات. وينص هذا الامر على ضرورة الحصول على اذن ترخيص سنوي للجامعات، كما يفرض تهرباً على حركة الطلاب والاساتذة بين الضفة الغربية وغزة والقدس عن طريق الحصول على تصريح خاص للدراسة أو للعمل في جامعات الضفة الغربية..

ولا يقتصر تطبيق الامر العسكري رقم ٨٥٤ على أساتذة الجامعات وطلبتها، بل يتعدى ذلك ليشمل المعلمين والطلاب في المدارس الثانوية والاعدادية والابتدائية. إذ يتحتم على كل من يعمل في هذه المدارس الحصول على ترخيص، من حق السلطات أن تسحب في أي وقت لدواعي الأمن، ومنها الاعتقال الإداري، وهي عملية روتينية في الأرض المحتلة قل من ينجو منها من الاساتذة أو الطلاب. كما ينص على ضرورة الاطلاع على مصادر تمويل الجامعات وميزانياتها. وقد أنشئ لهذا الغرض صندوق خاص يسمى صندوق الاستثمار وهو برئاسة رئيس الادارة المدنية وثمانية من أعضاء روابط القرى. ويسمح هذا الصندوق باندخال الاموال الى الجامعات والمعاهد العليا، ولكن لا يسمح بانفاق هذه الاموال الا بالقدر الذي يراه مجلس ادارة الصندوق. وبذلك يعطي هذا الاجراء لسلطات الاحتلال الحق في الاشراف على مشاريع صرف أموال الجامعات وطرقها، وتمكنت الجامعات من شل الامر العسكري رقم ٨٥٤ وافشاله على الصعيد الميداني. فبعد صدور هذا الامر بشهرين

تقريباً، انعقد في بلغراد المؤتمر العام لليونسكو (تشرين الأول - أكتوبر ١٩٨٠). وصدر عنه قرار يدين هذا الامر العسكري، الا أن سلطات الاحتلال رفضت هذه الادانة، واستمرت في محاولات تطبيقه، واستمرت في المقابل المجابهة مع هذه السلطات لاقتشاله، مما أجبرها على تجميده، والمطلوب عدم الاكتفاء بهذه الخطوة، بل استمرار النضال في المحافل الدولية، وخاصة اليونسكو من أجل الغاء هذا الامر العسكري نهائياً، حتى لا يظل سلاحاً يمشي في وجه الجامعات في الوطن المحتل.

وثيقة الالتزام: طلبت سلطات الاحتلال من الاساتذة الأجانب في الجامعات التوقيع على وثيقة يتعهدون فيها بالامتناع عن تأييد م.ت.ف. هذا نصها: «أقر لنا الموقع على هذه الوثيقة بأنني أتعد صراحة الا لقوم بأي عمل، والا أساعد، بأي شكل، المنظمة التي يطلق عليها منظمة التحرير الفلسطينية أو أي منظمة ارمهابية أخرى».

وبعد رفض الاساتذة التوقيع عليها أجرت السلطات تعديلاً على النص السابق حذف بموجبه كلمة «ارهابية» وحلت محلها كلمة «معادية» مع ابقاء على اسم م.ت.ف. في سياق النص. الا أن الاساتذة ثبتوا على موقفهم في اعتبار هذه الوثيقة ابتزازاً سياسياً لا دخل له بالأمن، عدا عن كونها تمس حرياتهم الاكاديمية في الصميم. وعلى اثر موقف بعض المسؤولين الأميركيين المناهض للوثيقة، أجرت سلطات الحكم العسكري تعديلاً جديداً عليها، أبقى على روح الوثيقة ومضمونها. ودعت الى فتح باب الحوار مع الجامعات حول الامر. الا أن المجلس الاعلى للتربية والثقافة والعلوم في دورته الحالية شدد على ضرورة رفض الحوار بين الجامعات وسلطات الاحتلال حول «وثيقة الالتزام» أو الامر العسكري رقم ٨٥٤، لأن مبدأ الحوار مهما كانت نتائجه يعطي للاحتلال حقاً شرعياً في تغيير القوانين في المناطق المحتلة. وان أي اتفاق مهما كانت ايجابياته بالنسبة للجامعات يعتبر سابقة خطيرة يمكن أن تنسحب على مؤسسات أخرى غير تعليمية.

سبل المواجهة: قامت لجنة من اساتذة جامعات الأرض المحتلة، وهي لجنة الاشراف على شؤون